العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

قيود وإجراءات حوثية مشددة ضد وسائل الإعلام الموالية لـ «قصر نظرها»

برلمان صنعاء يعاقب شبكة إعلامية انتقدت نوابا

إعلام الصوت الواحد يفشل في إرضاء الحوثي

يضيّق الحوثيون القيود على وسائل الإعلام الموالية لهم في صنعاء، بعد تجرّؤ إحدى الشبكات الإعلامية على انتقاد نواب في برلمان صنعاء، وفرض إجراءات عقابية عليها تمهيدا لإغلاقها.

صنعاء - وجّه برلمان صنعاء، الحكومة الموازية في العاصمة اليمنية، بإحالة موضوع شبكة "الهوية" الإعلامية إلى نيابة الصحافة والمطبوعات لاتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية، تمهيدا لإغلاقها بعد أن انتقدت عددا من نواب البرلمان.

وفي مفارقة غريبة، قرن المجلس الإجراءات العقابية بحق الشبكة الموالية للحوثيين، بتوصيات أخرى أكد فيها على تعزيز حرية التعبير والفكر ومنح العمل الإعلامي كافة حقوقه المكفولة دستورياً وقانونياً.

واستدعى البرلمان في جلسة سابقة، ضيف الله الشامي وزير الإعلام في الحكومة الموازية، لمناقشة وضع شبكة الهوية الإعلامية، وقالت مصادر مطلعة إن أهم التساؤلات التي وجهت للوزير تركزت حول إجراءات وزارته القانونية حيال ما يبث على قناة الهوية وما يكتب على الصحيفة التابعة لها، وما يرد على لسان رئيس مجلس إدارة الشبكة، محمد العماد، من خلال برنامجه المسمى "قبة البرلمان" الذي يبث على القناة الفضائية التابعة للشبكة.

كما أكدت المصادر أن أحد النواب الحوثيين طلب من الشامي الرد حول الموقف القانوني لوزارته من شبكة الهوية التي تضم صحيفة وإذاعة وقناة فضائية، قائلا إنها أصبحت مصدرا للجدل والفتن بين أبناء الوطن الواحد، على حد تعبيره.

وكان من بين الأسئلة التي وجهت للشامي لماذا يتم السماح لبعض الصحافيين والإعلاميين بالتهجم على أعضاء برلمان صنعاء في وسائل الإعلام المختلفة، خاصة قناة "الهوية" الفضائية وصحيفتها.

وأصدرت لجنة تابعة لبرلمان صنعاء قبل أسبوع تقريرا حول الشبكة، قالت فيه إن الشبكة وجهت "إساءات نالت من قيادات الدولة وشخصيات اعتبارية حزبية ووطنية، وتعدت على مجلس النواب وشخصية رئيس المجلس".

وأضاف التقرير أن "اللجنة لا تريد أن تسترسل كثيرا في تفنيد الإساءات والعبارات والكلمات الهابطة الذي يستخدمها برنامج 'قبة البرلمان'، والأكثر من ذلك كله أنها تعارضت تماما مع محظورات النشر المبيّنة بشكل واضح في قانون الصحافة والمطبوعات ولائحته التنفيذية".

من جهتها، دعت شبكة "الهوية"، وسائل الإعلام اليمنية والأجنبية للتضامن معها، وقالت إنها تتعرض لمضايقات وقيود من أعضاء برلمان صنعاء الذي وصفته بـ"المنتهية ولايته"، ومحاولة إخراس الأصوات التي تكشف الفساد وفق الشبكة.

وانطلقت قناة "الهوية" في العاصمة اليمنية صنعاء في 16 أبريل 2018 وحضر حفل الافتتاح عدد من مسؤولي الحكومة الموازية الحوثيين، وزعم محمد العماد رئيس مجلس إدارة شبكة "الهوية"، أن القناة "تعد إضافة نوعية للإعلام المستقل والمحايد، في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها اليمن"، مشيراً إلى أن "القناة التلفزيونية، قناة بهوية يمنية، تجسد الهوية اليمنية وتعززها". غير أن مصادر أكدت دعم الحوثيين للقناة، وهو ما بدا واضحا خلال حفل الافتتاح.

كما طالب البرلمان خلال جلسة السبت بتعديل قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1990، واقترح مشروع قانون جديد ينظم العمل الإعلامي المرئي والمقروء والمسموع والإلكتروني وتقديمه إلى المجلس لإقراره.

ونظرا لأن القانون لم يصدر بعد، أقر برلمان الحوثيين توصيات للحكومة الموازية تمنحها دور الرقيب والقاضي والجلاد على وسائل الإعلام، تحت مسمى "تشخيص وتقييم النقد المنطقي والموضوعي" لأية سياسات أو إجراءات خاطئة لجميع الوسائل الإعلامية المصرح لها بالعمل ومنع السلبيات والظواهر والحالات التي تمارس خلافاً للقانون والنظام وتوجيه النقد كذلك للسلوكيات والتصرفات الخاطئة لأية وسيلة إعلامية أيا كانت. وأقر أيضا إيقاف ما اعتبره "ممارسات ومواقف ضيقة وقصيرة النظر لأية وسيلة إعلامية".

وتتعلق هذه التوصيات بوسائل الإعلام الموالية أصلا للحوثيين والخاضعة لسيطرتهم التامة، والتي باتت الوحيدة المتبقية في صنعاء بعد مداهمة الحوثيين لعشرات المقرات الإعلامية ونهبها وتدمير محتوياتها.

ومنذ إحكام سيطرة الميليشيات على صنعاء، ارتكبت أبشع الجرائم والانتهاكات بحق الحريات الصحافية كالاعتداء والقتل والتهديد والاختطاف والنهب والفصل عن العمل.

وذكرت إحصائية رسمية للحكومة الشرعية، أن 22 وسيلة إعلام احتلتها ميليشيات الحوثي. وتنوعت تلك الوسائل التي تم احتلالها بعد عام واحد من الانقلاب، ما بين صحف ورقية وإذاعات ومجلات وقنوات فضائية.

وتقول الإحصائية إن نحو 1000 صحافي وإعلامي اضطروا إلى النزوح ومغادرة اليمن تفادياً لتعرضهم للاختطاف أو القتل. كما تم حجب أكثر من 280 موقعاً ووكالة وشبكة إخبارية محلية، واستنساخ بعضها بمواقع بديلة تنفّذ من خلالها سياساتها وحملاتها التحريضية.

وذكر وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، في تصريحات صحافية سابقة، أنه كان في اليمن قبل انقلاب الميليشيات، نحو 280 صحيفة ومجلة «يومية، وأسبوعية، وشهرية، وفصلية»، و4 قنوات رسمية، و15 قناة خاصة.

ويقول متابعون إن الحوثيين أنشأوا ماكينة إعلامية كبيرة تعمل على بث الأخبار والشائعات بعد أن أغلقت ونهبت وسلبت كل وسائل الإعلام الحرة.

ومن ضمن هذه الوسائل قنوات "المسيرة" و"المسيرة مباشر"، و"الساحات" و"الهوية"، و"اللحظة"، و"اليمن اليوم" البديلة، والقنوات الرسمية التي استولوا عليها بقوة السلاح وكلها تبث سموماً تعمل على تدمير النسيج الوطني اليمني.

وأعلنت نقابة الصحافيين اليمنيين، مطلع الشهر الحالي، عن 134 حالة انتهاك طالت الحريات الإعلامية في البلاد خلال العام الماضي، وارتكب الحوثيون جلها.

وقالت النقابة في تقريرها السنوي، إن الانتهاكات تنوعت بين الاختطافات بـ31 حالة، ثم الاعتداءات بـ24 حالة، والمحاكمات والتحقيقات بـ23 حالة، والتعذيب بـ15 حالة، ثم المنع من التغطية الصحافية ومنح حقوق الصحافيين بـ13 حالة، ثم التهديد والتحريض على الصحافيين بعدد 11 حالة، يلي ذلك حجب المواقع الإلكترونية بـ10 حالات ومصادرة الصحف وممتلكات الصحافيين بخمس حالات، وأخيرا بحالتي قتل.

وطالبت نقابة الصحافيين "بإطلاق سراح جميع الصحافيين المختطفين وإيقاف مسلسل التنكيل بهم، والزج بهم في محاكمات هزلية تتنافى مع مبادئ العدالة وقيم الحرية".

وأشار التقرير إلى أن عدد الصحافيين الذين قتلوا منذ بداية الحرب وحتى اليوم في اليمن، ارتفع إلى 35 صحافيا ومصورا وعاملا في المجال الإعلامي.

وذكر التقرير أن حالة الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم بحق الصحافة والصحافيين لا تزال هي السائدة "الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم ولا بد للجناة أن ينالوا جزاءهم الرادع".

> برلمان صنعاء أقر توصيات للحكومة الموازية تمنحها دور الرقيب والقاضي، تحت مسمى «تشخيص وتقويم النقد المنطقي والموضوعي»

الصحافي مع جحافل الغزو

طاهر علوان
كاتب عراقي مقيم في لندن

منطق الغزو والاحتلال كان وسيبقى علامة بشرية فارقة تمارسها الأقوام والحضارات والدول منذ بدء التجمعات البشرية وحتى الساعة.

وكما تحتاج الحروب والغزوات للعسكر والسلاح، فإنها تحتاج لمن يوثّقون أحداثها ومجرياتها.

الصحافيون تلك هي ساعتهم الحاسمة، أن يكونوا في قلب الحدث وعين العاصفة، أليست تلك فرصتهم التاريخية لكي يكونوا على تماس بكل ما يجهله جمهورهم.

العراقيون والعالم العربي كله تقريبا تعرّفوا على المراسل بيتر أرنيت، مراسل شبكة "أن.بي.سي" إبان حرب الخليج الثانية، المرافق اليومي لمجريات الحرب، تختلط في عقله فظائع الحرب متنقلا من لاووس وتايلند وإندونيسيا إلى جحيم فيتنام ثم وصولا إلى العراق وهناك يجد نفسه أنه المراسل التلفزيوني الأميركي الوحيد.

ما بين سايغون ودلتا نهر الميكونغ إلى بغداد ونهر دجلة هنالك صرخات جنود وقصف وقتل وأنهار دم، تلك هي الخلاصة التي تخرج بها وأنت تقرأ مذكرات هذا الصحافي اللامع وما بين ذلك كان يؤدي عمله مراسلا فيما يراوده شبح الصحافي الإيراني الأصل بازوفت الذي تم إعدامه في العراق بتهمة التجسس.

يصف أرنيت اللحظات الأولى لاندلاع الحرب وبدء القصف الوحشي لشوارع بغداد والنقاط الحيوية فيها فيما هو يراقب ذلك الجحيم من نافذة فندق الرشيد وسط بغداد.

كان أرنيت ينقل نقلا حيّا وقائع الحرب التي شاهدها ملايين من البشر من حول العالم، لكن لم يكن في حسبان ذلك الصحافي اللامع أن يتم طرده من وظيفته في شبكة "أن. بي.سي" بسبب ما قيل إن قادة الولايات المتحدة وإدارة الشبكة لم يكونوا راضين عمّا قيل إنها انتقادات وجهها أرنيت للاستراتيجية العسكرية الأميركية وذلك من خلال مقابلة مع التلفزيون العراقي.

الصحافي مطلوب منه أن يكون وفيا للغزو وفعالياته مهما كانت وحشيته أو يطرد من عمله، أتراها خلاصة يمكن الخروج بها في وسط الأزمات؟

واقعيا، هنالك تجربة لاحقة أكثر اتساعا تمثلت في حملة غزو العراق سنة 2003، وبينما كان هنالك بيتر أرنيت لوحده في حرب 1991 صار هناك المئات من الصحافيين لنقل صور الاجتياح والتدمير تحت يافطة الصدمة والرعب.

ستمئة صحافي رافقوا القوات الأميركية الغازية قبلوا العمل بشروط العسكريين بتغطية مجريات الحرب وفقا لما يناسب مصلحة الغزاة، وغالبية هؤلاء الصحافيين يعملون لأجهزة إعلامية أميركية وأطلق عليهم لقب "الصحافيين المدفونين" لأنهم يعلّقون على ما يسمح به المرافقون العسكريون من خنادق محمية ومن داخل مصفحات وعلى متن عربات نقل الجنود.

يقول الصحافي سمير عواد "لم يسبق وأن حصل صحافيون على مثل هذه الفرصة في نقل الحرب إلى بيوت المواطنين في أنحاء العالم، لكن لهذا الامتياز ثمنه الغالي: مَنْ مِنْ الصحافيين لا يتقيد بالشروط التي وضعتها وزارة الدفاع الأميركية يعرض نفسه للإبعاد فورا. هذا ما حصل لمراسل تلفزيوني أميركي حين قام برسم خريطة على الأرض كي يوضح فيها مكان وجود قوات التحالف وقال متحدث باسم القيادة العسكرية المركزية إنه ألحق خطرا بأمن القوات".

> الصحافي المرافق للقوات العسكرية الغازية مطلوب منه أن يكون وفيّا للغزو وفعالياته مهما كانت وحشيته أو يطرد من عمله

هذه الصورة للصحافي مع جحافل الغزو تعود بنا إلى صور أخرى يلي بعضها بعضا، إبان الحقبة النازية مثلا، لم يكن المراسلون المسموح لهم بالتغطيات سوى من يمجدون النازية ولهذا ليس مستغربا أن تكون صحيفة ديلي ميل البريطانية هي المفضلة آنذاك بفضل موقف رئيس تحريرها اللورد لوثرمير الذي كان على قناعة راسخة بأن انتشار الشيوعيين والعقيدة الشيوعية هو أشد خطرا من انتشار النازية، بل إنه يعبر عن التفاؤل ببدايات صعود النازية وأنها بديل رائع عن تلك الديمقراطية الألمانية المسمومة.

المفارقة أنه بعد مدة وجيزة تكشفت حقيقة النازية ليجد مراسل الديلي ميل روثي رينولدز نفسه في وضع لا يحسد عليه فما يقوله رئيسه شيء والواقع شيء آخر.

نكتب هذه السطور وقد بدأت طلائع التدخل التركي في بلد عربي هو ليبيا تلوح في الأفق وهو شكل جديد عجيب من أشكال الغزو والاجتياح وحيث يجد صحافي الأناضول فرحة عارمة في شوارع طرابلس ترحيبا بالغزو على حد وصفه، لكن القوم لم يذوقوا بعد مرارته لأن الجحافل ما تزال تشق طريقها إلى هناك وحتى وصولها، ساعتها ستتغير قناعات كثيرة. إنه الغزو أيها السادة.

محكمة هولندية تغرّم تركيّا هدّد صحافيا معارضا

أمستردام - قررت محكمة هولندية تغريم مواطن تركي مقيم على أراضيها ومال لحكومة حزب العدالة والتنمية، بسبب تهديده صحافيًا معارضا.

وأصدرت المحكمة قرارًا بتغريم المواطن التركي مبلغ 1000 يورو بالإضافة إلى أتعاب المحاماة في القضية، بسبب إهانته وتهديده للصحافي بصري دوغان، لتعاطفه مع حركة "خدمة" التي تعتبرها السلطات التركية إرهابية.

وأوضحت النيابة العامة في أمستردام أن قرار المحكمة أصبح نهائيا وقد تم إخطار الأطراف المعنية به، على أن يتم تطبيقه على وقائع الإهانة والتهديد المشابهة، وفق ما ذكرت صحيفة زمان التركية المعارضة.

وعبر الصحافي دوغان عن سعادته بقرار المحكمة، قائلاً "صدور قرار نهائي بمعاقبة الشخص الذي يهددني تطور إيجابي. لن يكون من الممكن بعد الآن إهانة وتهديد الآخرين من خلال الاختباء وراء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي".

وأضاف "أتمنى أن يدرك أننا نعيش في دولة قانون وديمقراطية في هولندا. أنا أثق تمامًا أن محكمة الجنايات في أمستردام ستصدر قرارًا مشابهًا في 14 دعوى قضائية رفعتها ضد متهمين بتهديدي. ما أجمل أن نعيش في دولة ديمقراطية. ما أجمل أن تكون دولة قانون".

> بصري دوغان:
> محكمة الجنايات في أمستردام ستصدر قرارًا مشابهًا في 14 دعوى قضائية رفعتها ضد متهمين بتهديدي

وتابع الصحافي "سأقوم بنشر قرار المحكمة للرأي العام ليكون عبرة للجميع. لقد تجلت العدالة. وقد أصدرت محكمة أمستردام حكمًا بإدانة الموالي للرئيس رجب طيب أردوغان. ستظل تهمة الإهانة والتهديد مسجلة في سجله مدى الحياة. النيابة العامة أرسلت لي خطابًا حول دفعه تعويضًا. ولكن، هل هذا يكفي أمام الكثير من الإهانة؟".